



تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق: دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات

أ. وسام حسين علي

أ.م.د. أحمد حسين بتال

أ.م.د. أثير أنور شريف

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الانبار

عنوان المراسلة: a_7738@yahoo.com

الملخص:

يهدف البحث إلى تشخيص وتحليل واقع أبعاد البيئة الاستثمارية في العراق وتحديد العوامل المعوقة والمؤثرة فيه، من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية المحلية وكذلك المؤشرات الصادرة من منظمات إقليمية وعالمية التي تهتم بتحليل بيئة الاستثمار، إضافة إلى العوامل التي تم تحديدها من خلال دراسة ميدانية لعينة من المستثمرين العراقيين من خارج القطر (بلغ عددهم 60 مستثمراً) والوقوف على أهم تلك العوامل والمعوقات وتحليلها بشكل تفصيلي واستخدام الإحصائيات والأشكال البيانية لتعزيز كل ذلك، وقد اثبت البحث أن هناك عوامل متعددة (أمنية، اقتصادية، إدارية، سياسية واجتماعية) أثرت سلباً على البيئة الاستثمارية في العراق وجعلتها بيئة طاردة للاستثمار وليس العكس إذ انطلقت الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن هناك جملة عوامل مؤثرة في البنية والسلوك الاستثماريين تعوق العملية الاستثمارية في العراق، لذا نعتقد أن هناك حاجة ماسة لتحسين بيئة الاستثمار في العراق من خلال حزمة إجراءات أهمها العمل على ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي ومحاربة الفساد وتفعيل سيادة القانون وبناء دولة المؤسسات وتوفير البنية الاقتصادية اللازمة لذلك.



Evaluating the Reality of Investment Environment in Iraq: Analytical Field Study of Indicators and Obstacles

Abstract:

This study aims at investigating and analyzing the reality of investment environment and its effects in Iraq. It also aims at identifying the factors that affect it through examining the local economic indicators and other indicators proposed by regional and international specialist investment organizations. In addition, the study aims to examine the factors that have been identified through a field study with a sample of 60 Iraqi investors abroad. The researchers examined and analyzed the most important factors and obstacles in details by using statistics and figures to achieve the purpose of this study. The study concluded that there were various factors, foremost of which are security, economic, administrative, political, and social that negatively affected the investment environment in Iraq, making it a rejecter environment. The study has an essential assumption which hypothesizes that "there are a set of factors that affect the investing construction and behaviors and hinder the investment process in Iraq". The study has concluded that there is a press need to improve the investment environment in Iraq through adopting a set of procedures, foremost of which are stabilizing security and political situation, combating the corruption, activating the laws, building the state of institutions and providing the essential economic infrastructure.





المقدمة:

يحظى الاستثمار وإدارته باهتمام بالغ وكبير في عموم الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية التي تهتم بالتطورات البنيوية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، كما يعد أيضاً العنصر الرئيسي والحيوي والشرط الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعمل على إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وتنمية قدراته وإمكاناته، لذلك نلاحظ أن جميع الدول تعمل جاهدة على تهيئة البيئة والظروف المناسبة للبيئة الاستثمارية التي يمكن أن تساعد على تحفيز واستقطاب المدخرات المحلية أو الاستثمارات الأجنبية، من خلال الآليات المختلفة.

وعلى امتداد تاريخ الفكر الاقتصادي قام المختصون في هذا المجال بإعطاء هذا الموضوع أولوية كبيرة، وربما يعد "كينز" من أوائل الذين قاموا بالاهتمام بتحليل العوامل المؤثرة في الاستثمار، ومنذ ذلك الحين سعى العديد من الباحثين للخوض في تشخيص ماهية البيئة الاستثمارية وأبعادها وعناصرها، والأدبيات العلمية غنية ومتنوعة في هذا المجال.

هذا من جهة، أما فيما يتعلق بواقع الاقتصاد المحلي فقد شهد الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 تحولات جوهرية وتغيرات جذرية في عموم البيئة الاقتصادية في إطار رغبة الدولة لتبني سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي، ولكن هذا التوجه للسياسة الاقتصادية في العراق الهادف إلى تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمار الأجنبي عانت من صعوبات عديدة ومتنوعة، وبقدر تعلق الأمر بتحسين مناخ الاستثمار فأن نجاح أي دولة في تحقيق هذا الهدف، يتطلب توفير عدد من العوامل، بعضها ملموس كالبنية التحتية من المطارات والموانئ والطرق ومصادر الطاقة والمياه ووسائل الاتصال، والبعض الآخر غير ملموس كالمؤسساتية والأنظمة والسياسات والتشريعات، لذلك فإن مفهوم مناخ الاستثمار عموماً والبيئة الاستثمارية خصوصاً يتجاوز النواحي الثابتة كالوفرة النسبية للموارد المادية والبشرية، ليمتد إلى البحث في النواحي الديناميكية كمستوى المهارات والكفاءات التكنيكية والتنظيمية السائدة في المجتمع المعني.

يهتم هذا البحث بتشخيص واقع المناخ والبيئة الاستثمارية العراقية وتحديد المعوقات التي تحول دون القيام بنشاط استثماري فاعل في الاقتصاد العراقي، وتحقيقاً لأهداف البحث وأغراضه فقد تم هيكلة هذا الجهد العلمي إلى ستة أقسام، اهتم الأول منها بمنهجية البحث ومنطلقاته الفكرية الأساسية، واختص الثاني لتغطية الجانب الأدبي والنظري لموضوع البيئة الاستثمارية وأبعادها، ثم جاء القسم الثالث ليصف المؤشرات في البيئة المحلية العراقية، بينما ركز القسم الرابع على استعراض أهم مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية الدولية، اهتم خامساً بتشخيص وتحليل تقييمات المستثمر العراقي (عينة البحث) للبيئة الاستثمارية العراقية، وأخيراً وضع القسم السادس أهم الاستنتاجات والتوصيات التي شخصها وتوصل إليها البحث.

أولاً: منهجية البحث:

1- مشكلة البحث:

واجه العراق خلال الحقبة الماضية ظروفًا استثنائية بكل ما تعنيه الكلمة، هذه الأمور وضعت العراق ضمن البلدان التي تعاني من مديونية كبيرة، وكذلك ساهمت بشكل أساسي في تخلف وضعف البنى التحتية وشيوع البطالة وارتفاع معدلات الفقر وانخفاض عام في جميع مؤشرات التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

وعلى الرغم من امتلاك العراق ثروة مادية وطبيعية وطاقات بشرية وفكرية واسعة إلا أن جميع المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والإدارية في موضوع الاستثمار تظهر ضآلة الاستثمارات الحقيقية سواءً الحكومية أو الفردية ولا تتسجم مع حاجة البلد للبناء والإعمار، إضافةً إلى ذلك أن الاقتصاد العراقي ومنذ فتره التغيير بعد عام 2003 يعاني من مشكلة انخفاض مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على الرغم من توجه العراق نحو اقتصاد السوق وإعطاء دور أكبر لآلية العرض والطلب في توجيه السوق من خلال عدة آليات اقتصادية والإدارية وقانونية وسياسية، رغم ذلك نجد هنالك عزوف المستثمرين (المحليون أو غير المحليين) عن الاستثمار داخل العراق، وبكلمات أخرى مازالت البيئة الاستثمارية العراقية غير



جاذبة لأنشطة أعمال القطاع الخاص على اختلاف أنواعه ومسمياته، ولكن ما أسباب كل ذلك، وما هي مبررات واقع هذه البيئة، والكيفية التي تبدو فيها، هذه هي أهم مرتكزات إشكالية البحث، ولإبراز إشكالية البحث بشكل أكثر دقة نطرح التساؤلات الآتية تجسداً لها:

أ. ما طبيعة وصفة تلك البيئة الاستثمارية في العراق وفق المؤشرات المعتمدة في هذا المجال؟

ب. ما المعوقات والعقبات التي تواجه المستثمر في العراق، وما أولوياتها؟

ج. ما المعالجات التي يمكن اعتمادها في تحسين البيئة الاستثمارية؟

2- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان عدة أمور منها:

أ. الوقوف على واقع البيئة الاستثمارية في العراق من خلال الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية التي تصدرها منظمات محلية وإقليمية ودولية متخصصة.

ب. تشخيص المعوقات الفعلية الميدانية التي تقف للحيلولة دون تشجيع المستثمر عن

طريق الاعتماد على دراسة ميدانية لعينة من المستثمرين العراقيين خارج القطر.

ج. وضع بعض المعالجات والمقترحات التي قد تؤدي إلى تحسين البيئة الاستثمارية في العراق آخذين بنظر الاعتبار الأولويات في وضع هذه المعالجات.

3- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من خلال الوقوف على المعطيات الآتية:

أ. إن الاستثمار هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية بكافة مجالاتها، إذ إن زيادة الاستثمار تتعكس في زيادة معدلات النمو والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وحل المشاكل التي يواجهها ذلك الاقتصاد عموماً، لذلك يكتسب البحث أهميته بالأساس من اهتمامه بهذا الموضوع الحيوي والمهم على الصعيد النظري والميداني.

ب. إن دراسة وتحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية في العراق يسهم في تشخيص العقبات والمعوقات التي تواجه المستثمر المحلي والأجنبي وبالتالي إمكانية وضع

المعالجات اللازمة لتذليل هذه العقبات.

ج. إن الاعتماد على وجهات النظر للمستثمرين العراقيين خارج القطر يساعد في معرفة المشكلات الفعلية والواقعية التي يعانون منها، تلك التي توجه عملية الاستثمار في العراق.

د. تكتسب بعض جوانب أهمية البحث من خلال عملية التوليف بين مؤشرات البيئة الاستثمارية المحلية والدولية فضلاً عن الدراسة الميدانية لمجموعة من المستثمرين ذوي العلاقة.

4- منهج البحث:

اعتمد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره إطاراً معرفياً لمعالجة الموضوع بما يتناسب مع مشكلة البحث وأهدافه، من خلال الاعتماد على إصدارات بعض المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية التي أوضحت بعض المؤشرات التي تعبر عن البيئة الاستثمارية، والتي شملت العراق ببعض إصداراتها، مع الإشارة إلى أنه هذه المؤشرات هي ما كان باستطاعة الباحثين الحصول عليه من مواقع ومنشورات وإصدارات تلك المؤسسات، كما تم الاعتماد على تحليل إجابات عينة من المستثمرين العراقيين في الخارج لتحديد العوامل المعوقة للاستثمار داخل العراق، بلغ عددهم 60 مستثمراً استفتوا عن أسباب عزوفهم عن الاستثمار في بلدهم.

5- فرضية البحث:

ينطلق البحث من افتراض إن هنالك عوامل متعددة تعرقل دوران عجلة الاستثمار داخل العراق التي يطلق عليها البيئة الاستثمارية أو بالمفهوم الأوسع المناخ الاستثماري، وإن المؤشرات العامة لتلك البيئة غير مشجعة لواقع ممارسات الأنشطة الاستثمارية في البلد.

ثانياً: البيئة الاستثمارية وأبعادها:

1- مفهوم وماهية البيئة الاستثمارية:

يعرف الاستثمار بشكل عام بأنه استخدام رأس المال للحصول على الربح، وقد يعرف على أنه تأجيل الاستهلاك للحصول على منافع مستقبلية. ومن وجهة نظر اقتصادية فإن الاستثمار يمثل توظيف رأس المال وفق طرق إنتاجية جديدة أو



تطويرها من أجل زيادة الإنتاج كما ونوعا (Al-Shoura and Al Bakri,2013:19).

والتعريف أعلاه جميعها تؤكد على أن الاستثمار يمثل إجمالي الإضافة على رأس المال الإنتاجي والذي يسهم في زيادة الإنتاج والخدمات من أجل تحقيق الربح أو المنفعة. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد عرف من قبل منظمة التجارة العالمية (WTO,1997) على أنه ملكية خط إنتاجي في البلد المضيف من قبل مستثمر أجنبي، وهذه الملكية تسمح له بإدارة الاستثمار وتحقيق الأرباح. ويمارس الاستثمار دورا مهما في تطوير اقتصاد أي بلد، ويعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية، وتطوير القطاعات المهنية الجديدة علاوة على تطوير القاعدة العلمية والتقنية (Obukhova ، Mashkina ، 2014). لكن تدفق الاستثمار الأجنبي يعتمد على عوامل مختلفة، وأهمها هي مناخ الاستثمار في البلاد (Obukhova ، 2013). كما تحفز بيئة الاستثمار الملائمة الهياكل التجارية لزيادة كفاءة الأنشطة التي تؤدي إلى نمو الدخل والأسهم المتاحة للاستثمار. وإن تحسن بيئة الاستثمار يسهم في ثقة المستثمرين وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، ويعطي "إشارة" إيجابية للاستثمار طويل الأجل (Mashkina ، Obukhova ، Seryogin ، 2013). لقد أصبحت بيئة الاستثمار موضع اهتمام وثيق ليس فقط لعلماء الاقتصاد والمحليلين والخبراء، بل أصبح الشغل الشاغل للسياسيين ورجال الأعمال. وهناك مجموعة عوامل يمكن أن تمثل بشكل أو بآخر البيئة الاستثمارية وهي (Obukhova ، 2013):

- الموارد الطبيعية وحالة البيئة.
- نوعية قوة العمل.
- مستوى التنمية وتوافر البنية التحتية.
- الاستقرار السياسي والقدرة على التنبؤ لبيئة الأعمال.
- استقرار الاقتصاد الجزئي: حالة الميزانية، ميزان المدفوعات للدولة، الديون الخارجية.
- نوعية الإدارة العامة، السلطات المركزية والمحلية.

- جودة النظام الضريبي ومستوى العبء الضريبي.
- نوعية نظام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتوافر الاعتمادات.
- انفتاح الاقتصاد وحكم التجارة مع الدول الأجنبية.
- العوائق الإدارية والتقنية والمعلوماتية على السوق ومستوى الاحتكار في الاقتصاد.

إن البيئة الاستثمارية في أي مجتمع تعتبر الدعامة الرئيسة لتطوره ورفقيه، لأنها تعمل بشكل رئيسي على تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية للدول وصولاً إلى المسار الذي توصلت إليها الدول المتقدمة، ولكن بالمقابل كي يتحقق ذلك الهدف المنشود لابد من وجود إدارة سليمة للاقتصاد الكلي، وبنية أساسية معقولة، وحد أدنى من الرأسمال البشري، وقدر من التطور في القطاع المالي، وبذلك كي تتوفر هذه المطالب المحفزة للاستثمار نكون أمام مفهوم أوسع للبيئة الاستثمارية نطلق عليه بالمنح الاستثماري ويقصد به: مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والإطار القانوني والإداري والمؤسسي الذي يحكم الاستثمارات (المعموري وشويح، 2011: 116).

أما البيئة الاستثمارية كما عرفها البنك الدولي فهي مجموعة العوامل الخاصة بموقع معين والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية في العمل بصورة منتجة (المعموري وشويح، 2011: 116)، كما عرفت على أنها مجموعة العوامل والظروف المحيطة بالاستثمار في منطقة معينة من كافة الجوانب، السياسة والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتنظيمية والإدارية وغيرها التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر سلباً وإيجاباً على الاستثمار (حلبوب، 2008: 120).

وهناك من يرى أن البيئة الاستثمارية هي مفهوم واسع يتضمن على سبيل المثال لا الحصر الأمور التالية (داودي، 2011: 8):

- استقرار سياسي واجتماعي للدولة المضيفة.



- استقرار اقتصادي كلي واستقرار سعر العملة الوطنية.
- فرص استثمارية مغرية ومريحة.
- حرية التنقل وحرية التصدير، وتوفر الشريك المحلي من الدولة المضيفة.
- حكم راشد (إدارة وحكم جيدة) وقضاء عادل.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.
- بنية تحتية متطورة، وتسهيلات مالية وضريبية مشجعة.
- بيئة اجتماعية صديقة للاستثمار.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

2- أبعاد البيئة الاستثمارية:

البيئة الاستثمارية هي مرآة تعكس مجموعة من أبعاد تبين طبيعة البيئة والمناخ الاستثماري بشكل مفصل لذلك لا بد من أن نتناول الأبعاد الأساسية المكونة لهذه البيئة الاستثمارية لتحقيق مزيد من الاستيعاب حول ماهية تلك البيئة كما أشار إليها الباحثين في هذا المجال وهي (البديري، 2010: 145- 147).

أ- البعد السياسي:

العامل السياسي عنصر مهم من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية أي بمعنى آخر الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي للدولة يعد عامل جذب مهم للنشاط الاستثماري فيها، أما عدم الاستقرار فيشكل عامل مخاطرة يدفع باتجاه عدم تحفيز هذا السلوك، ذلك أن أي بلد لن يتمكن على الإطلاق من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضراً ومستقبلاً وتلاشي المخاطر غير الاقتصادية إلى الحد الأدنى، وبخلاف ذلك مهما تكون الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية فإنها لا تدفع المستثمرين للقدوم إلى بلد يعاني من عدم الأمان وذلك بسبب ارتباط ثقة المستثمرين بعلاقة دالية مع استقرار الحكومة، لذلك تظهر أهمية المناخ السياسي في التأثير على القرار الاستثماري لاسيما حالة الأمان والاستقرار السياسي، وطبيعة العلاقات بين الأحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة في البلد المضيف (الفتلاوي

والدلفي، 2012: 4).

ب- البعد الاقتصادي:

يتمثل البعد الاقتصادي بسمات السياسات والأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في البلد وهي ذات صلة وثيقة مع ما يمتلكه البلد من المقومات النسبية للتنمية الأساسية والمتمثلة بالبنى التحتية بالطرق والجسور ووسائل الاتصال والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، كما أن البيئة الاستثمارية تتأثر على وجه الخصوص في أي بلد من البلدان بالمؤشرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم، تقلبات سعر الصرف، مدى تطور الجهاز المصرفي، حجم السوق وإمكانات نموه، العجز والفائض في ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة)، وعموماً فإن لهذا البعد العلاقة الارتباطية المباشرة مع السلوك الاستثماري وتوجهاته سلباً وإيجاباً، ربما بشكل أكثر وضوحاً من بقية الأبعاد.

ج- البعد القانوني:

يهتم المستثمر عند دراسته للبيئة والمناخ الاستثماري بالتعرف على القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الاستثمار (حسن، 1998: 38) إذ لا بد من وجود تشريعات تستظل بظلها أطراف العلاقة التعاقدية، ولتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية لا بد من وجود الضمانات القانونية التي تحفز المستثمر وبالمقابل تحفظ للدولة حقها في اتخاذ القرارات التي بمقتضاها تستطيع حماية المصلحة العامة للبلد، لذلك تحاول معظم الاقتصاديات في بناء إطار قانوني يتضمن الأسس التشريعية والقانونية المنظمة لحركة الأنشطة الاقتصادية مع الأخذ بنظر الاعتبار ابتعاد هذه القوانين عن التناقض والتعقيد وعدم الوضوح، بل يجب أن تتسم بالمرونة العالية خلال التطبيق العملي لها على أرض الواقع، كذلك لا بد للقوانين أن تقلل أو تبتعد عن مسألة الروتين والبيروقراطية الذي يعاني منها المستثمر، وأكثر من ذلك كله فإن وجود التشريعات والقوانين المختصة بالنشاط الاستثماري في بلد ما يعد المعيار الأساسي للحكم على مستوى اهتمام ذلك البلد بخلق المناخ الإيجابي للاستثمار.



د- البعد الإداري والتنظيمي:

تمارس المؤسسات الحكومية (الإدارة العامة) دوراً مركزياً في خلق البيئة الاستثمارية المشجعة لقطاع الأعمال كونها توفر المقومات التي تسمح للمواطنين بالمشاركة والمنافسة في السوق، فهي تمنحهم حرية التصرف باتخاذ قرار الدخول في النشاطات الاقتصادية الاستثمارية من عدمها ومن دون إرهاق وضوابط كثيرة، ومن الضروري أن تسمح الحكومة للقطاع الخاص بحرية التعبير عن مشكلاته والمشاركة في سن القوانين التي ستؤثر في معاملاته، ويتم ذلك في كثير من الدول عن طريق جمعيات رجال الأعمال التي تعمل على ضمان توضيح مطالب أعضائها وصياغتها في صور وسياسات وبرامج وطنية تجري على أساسها تعديل القواعد والقوانين التي تنظم عملية الاستثمار (الحيالي، 2012: 19) كما أن المعوقات الإدارية تسهم بشكل كبير في تعطيل العملية الاستثمارية من خلال البيروقراطية والروتين في الإجراءات والتأخير في إنجاز المعاملات أو وجود قيادات إدارية غير مؤهلة ولا تمتلك الخبرة الكافية، أو قلة الكوادر المتخصصة في إدارة الاستثمار، أو الافتقار إلى قاعدة معلومات مختصة بالفرص والمعوقات الاستثمارية (المعموري وشويح: 117).

ثالثاً: مؤشرات البيئة الاستثمارية المحلية:

إن دراسة مؤشرات البيئة الاستثمارية المحلية تسهم في إعطاء صورة واضحة المعالم للمستثمر المحلي والأجنبي، إذ تسهم في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الأمثل، وتشخيص السلبيات والإيجابيات التي ستواجه العملية الاستثمارية من كافة النواحي، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات حسب الآتي:

1- البيئة السياسية والاجتماعية:

تشكل المؤسسة السياسية بفروعها المتعددة المتكاملة مركز القيادة في المجتمع السياسي المنظم، وأبرز المؤشرات التي تعكس النظام السياسي هي: بناء نظام دستوري وانتخابات نزيهة، ونظام فعال لتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي سياق المساواة وتداول السلطة والمشاركة الشعبية، ويمثل المجتمع المدني حصيلة البيئة الديمقراطية والرافعة التي يقوم عليها التحول الديمقراطي.

لقد شهد الوضع السياسي في العراق بعد احتلاله عام 2003 مدة انتقالية مؤقتة من الممكن أن تتغير مع أي تغيير جدي في توازن القوى السياسية الحالية في العراق أو حدوث أي تطورات أساسية على الصعيد الإقليمي، فعلى مدار عام 2007 و2008 حدث تراجع ملحوظ في العمليات المسلحة، وهو ما يشكل سمة بارزة لهذه المرحلة الانتقالية السياسية والتي لا يمكن التنبؤ باتجاهها وما يحل محلها، وبشكل يفتح المجال بطبيعة الحال لمختلف القوى والتيارات السياسية والاجتماعية التي باتت تؤدي دورها في ترسيم الأوضاع السياسية في العراق، إن الوضع السياسي والأمني في العراق يشكل أحد الركائز المهمة لبيئة الاستثمار العراقية، وإن إحراز تقدم ملحوظ على الصعيد الأمني والسياسي سوف يجعل بيئة الاستثمار أكثر جذبا للتدفقات الاستثمارية (عبد الرضا ، 2012: 23).

2- البيئة القانونية والتنظيمية في العراق:

لقد حسنت العديد من القوانين التي صدرت منذ عام 2003 بيئة الأعمال وغيرت النظام القانوني فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك بمنح المستثمرين الأجانب نفس الرعاية الممنوحة للمستثمر الوطني فيما يتعلق باستثماراتهم، ومن هذه القوانين (لويس برجر، 2009: 6):

- سياسة تحرير التجارة الصادر بالأمر 54 لسنة 2004.
- قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.
- الأمر رقم 64 لسنة 2004 قانون تعديل قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 .
- القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004.
- الأمر 80 لسنة 2004 تعديل قانون العلامات والبيانات التجارية رقم 21 لسنة 1957.
- قانون براءات الاختراع والنماذج الصناعية والمعلومات غير المفصح عنها والدوائر المتكاملة والأصناف.
- قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004.
- قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005.



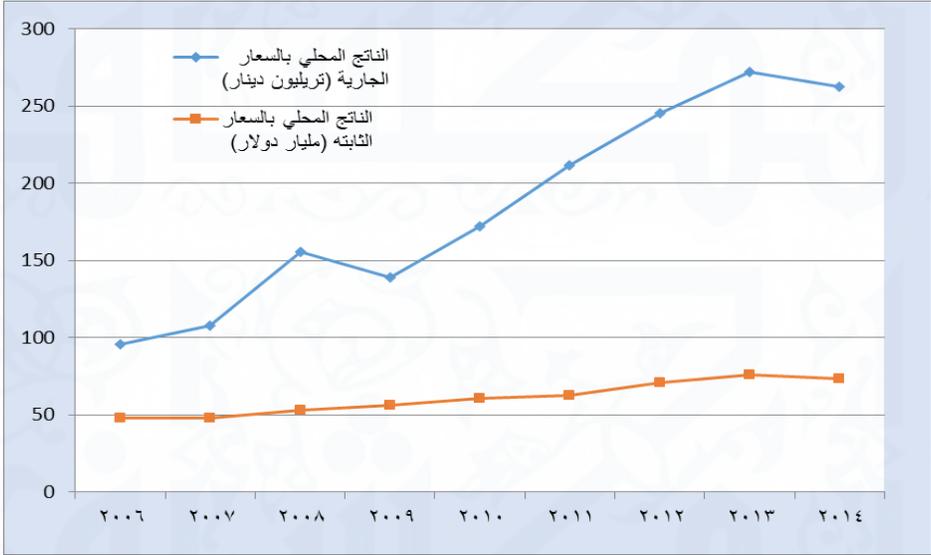
- قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 .
- قانون الاستثمار في إقليم كردستان رقم 4 لسنة 2006 .
- قانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط الخام رقم 64 لسنة 2007 .

3- البيئة الاقتصادية الكلية:

لقد أكدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أن البيئة الاستثمارية الجاذبة هي بيئة اقتصادية مستقرة، وفي ظل سيادة النظام القائم على السوق في عملية تخصيص الموارد الإنتاجية، فإن هذا المناخ يتصف بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز مقبول في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، وبمعدلات تضخم متدنية، وسعر صرف مستقر (قائد، 2007: 247)، من هذا المنطلق سنحاول في أن نستعرض مؤشرات البيئة الاقتصادية العراقية من خلال المؤشرات الآتية:

أ. النمو الاقتصادي:

استعاد النشاط الاقتصادي في العراق خلال عام 2010 صعوده بعد تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث أصبح الناتج المحلي الإجمالي تقريبا 172 تريليون دينار بعد إن كان عام 2009 حوالي 139 تريليون دينار فقط، واستمر هذا الارتفاع حتى وصل في عام 2013 إلى 272.4 تريليون دينار، أما في عام 2014 فقد تراجع إلى 262.8 تريليون دينار، كما أن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة أيضا ارتفع من 56.5 مليار دينار عام 2009 ليصبح 60.6 عام 2010، واستمر بالارتفاع حتى وصل في عام 2013 إلى 76.2 مليار دينار، أما في عام 2014 انخفض بشكل واضح ليصل إلى 73.6 مليار دينار، وهذا ما يوضحه الشكل (1) ويعود سبب الانخفاض الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة لعام 2014 إلى العمليات العسكرية التي تدور في أكثر من نصف الأراضي العراقية، إضافة إلى الأزمات التي تشهدها بعض البلدان العالمية لا سيما الصين وانخفاض أسعار النفط الخام بشكل كبير، حيث يشكل أكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي.

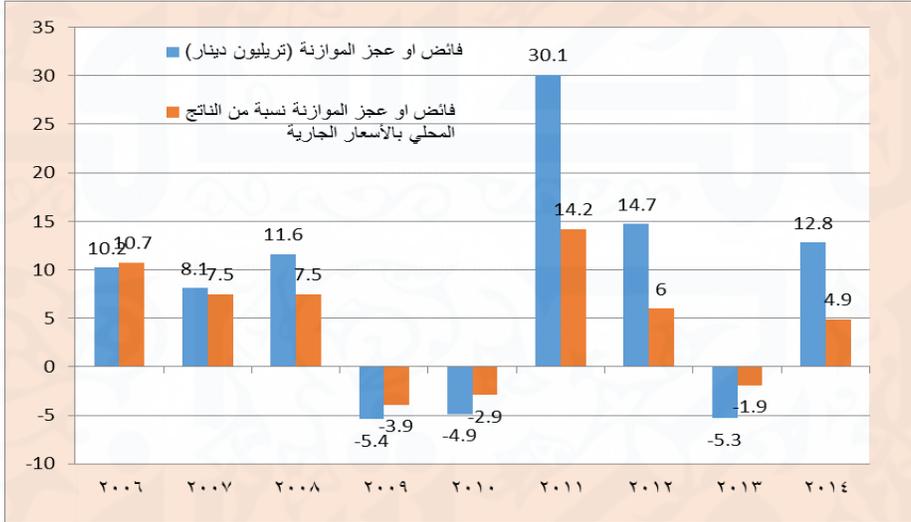


شكل (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2006-2014)

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات 2006 - 2014.

ب. التوازن الداخلي:

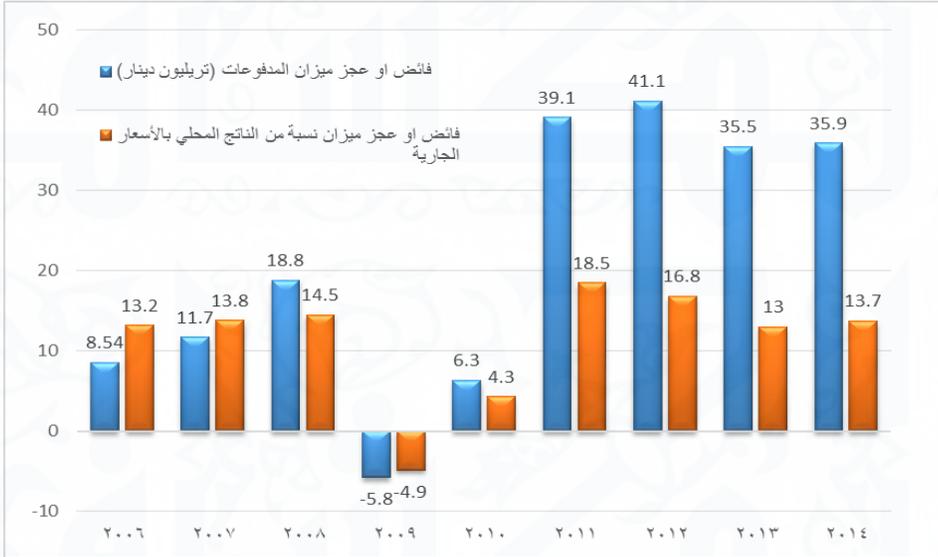
سجل مؤشر التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) استمرار العجز في الموازنة العامة، على الرغم من انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل 2)، حيث بلغت نسبته 3% تقريبا عام 2010، بعد أن كان حوالي 4% عام 2009، أما في عامي 2011 و 2012 فقد شهدت الموازنة فائضا ملحوظا بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 14.2%. و 6% على التوالي، ثم عادت في عام 2013 لتشهد عجزا بنسبة 2%، وأخيراً سجلت فائضا بنسبة 5%، أما فعليا فهناك فائض في الموازنة العامة إذ تصدر بعجز، ولكن تنتهي بفائض كما هو معلوم بسبب الاختلاف بين تقديرات وأحجام إنتاج النفط وأسعاره العالمية الفعلية، ويوضح الشكل (2) التطور التاريخي لفائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2006 - 2014).



شكل (2) فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2014-2006)
المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات 2006-2014.

ج. التوازن الخارجي:

سجل مؤشر التوازن الخارجي (نسبة فائض أو عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي) تحسناً ملحوظاً، حيث تحقق فائض بمقدار 6.3 مليار دولار أمريكي عام 2010 بعد أن كان هناك عجز بمقدار 5.8 مليار دولار عام 2009 ، وبلغت نسبة الفائض للناتج المحلي الإجمالي 4.3% لعام 2010 كما أشارت تقارير البنك المركزي في حين استمر هذا الفائض للأعوام 2011 و2012 و2013 و2014 حيث بلغ مقدار هذا الفائض 39.1 و41.1 و35.5 و35.9 على التوالي، كما بلغت نسبة هذا الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي 18.5% و16.8% و13% و13.7% على التوالي ، ويوضح الشكل (3) فائض أو عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي كما في تقارير البنك المركزي.

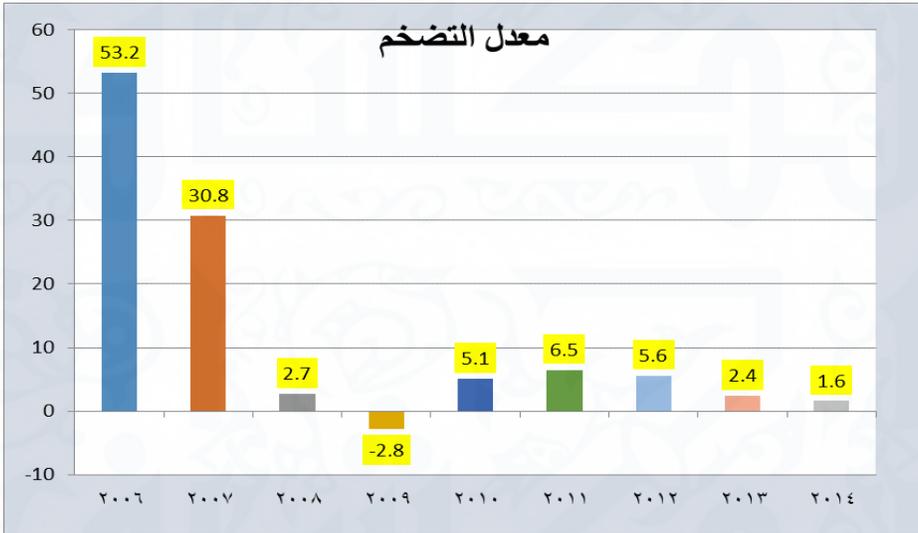


شكل (3) فائض أو عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2006-2014)

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية لسنوات 2006-2014.

د. مؤشر السياسة النقدية:

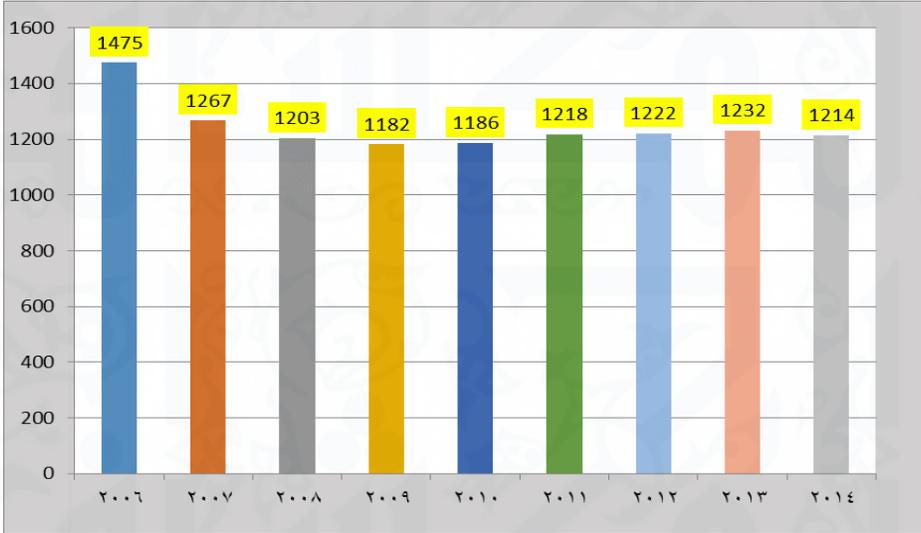
سجل مؤشر معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) ارتفاعاً، حيث أصبح معدله 5.1% و 6.5% و 5.6% للأعوام 2010 و 2011 و 2012 بعد أن كان -2.8% عام 2009، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مستويات الطلب المحلي وخاصة في قطاع الإسكان وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2009، فيما عاد بالانخفاض في عامي 2013 و 2014 إذ بلغ 2.4% و 1.6% على التوالي، لاحظ الشكل (4).



شكل (4) معدلات التضخم للمدة (2014-2006)

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية لسنوات 2006-2014.
٥. سعر الصرف:

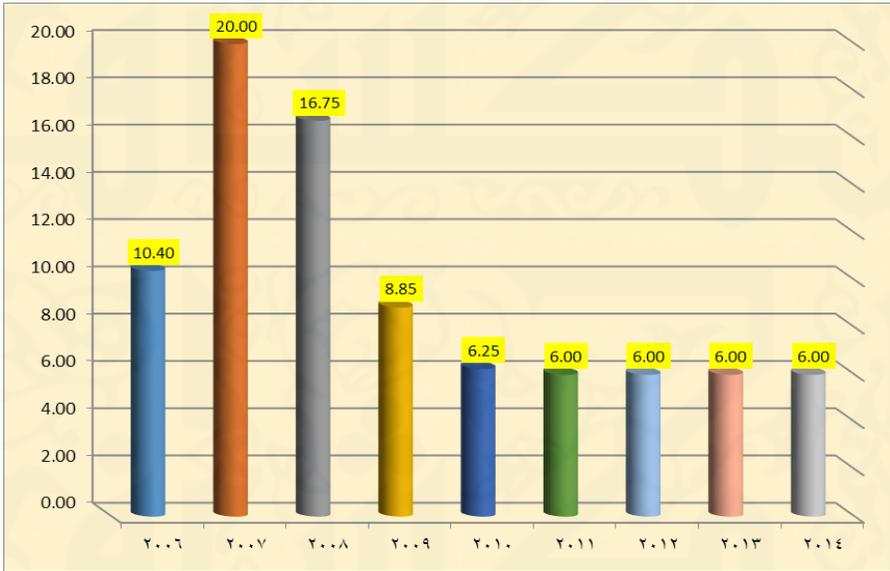
شهد سعر صرف الدينار العراقي استقراراً كبيراً خصوصاً خلال المدة 2008-2009، حيث أصبح سعر صرف الدولار الواحد 1186 دينار عام 2010، وهو قريب جداً من سعره عام 2009، فيما سجل ارتفاعاً طفيفاً خلال الأعوام 2011 و 2012 و 2013 و 2014 ليصل الى 1218 و 1222 و 1232 و 1214 على التوالي، وقد يعود السبب في هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على الدولار لغرض الاستيراد ولكن بصورة عامة فان سعر الصرف يشهد استقراراً نسبياً، وهذا الاستقرار يرجع إلى دور البنك المركزي العراقي في دعم الدينار العراقي من خلال مزادات العملة اليومية، انظر الشكل (5).



شكل (5) معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2006-2010)

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات 2006-2010
و. سعر الفائدة :

من أجل تشجيع الاستثمارات الحقيقية وإيجاد بيئة استثمارية جاذبة عملت السياسة النقدية في العراق على تخفيض سعر الفائدة إذ يبين الشكل (6) سعر الفائدة للسياسة النقدية والذي يعتبر من العوامل الأساسية والمؤثرة على الاستثمار بشكل مباشر فقد انخفض سعر الفائدة إلى (8.85) في عام 2009 بعد أن كان (16.75) و (20.00) في عام 2008 و 2007 على التوالي، فيما استقر عند مستوى (6.00) خلال المدة 2011-2014، وهذا يعتبر عاملاً مشجعاً للاستثمارات.

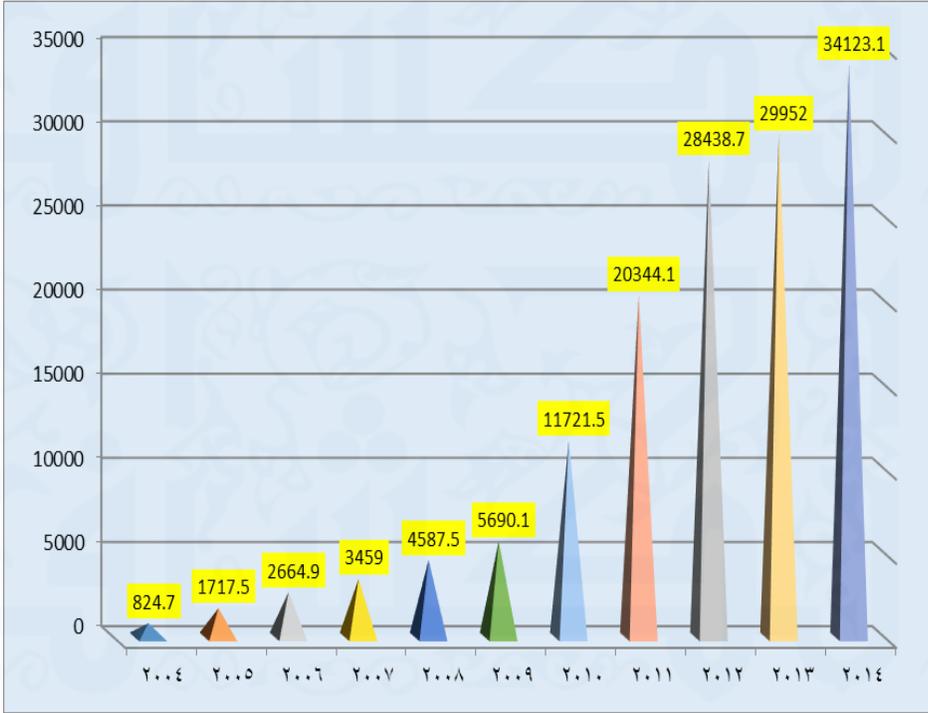


شكل (6) معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2006-2010)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة 2006-2014.

ز. الائتمان النقدي:

يعتبر مؤشر الائتمان النقدي من المؤشرات النقدية المهمة حيث إن ارتفاع الائتمان النقدي في العراق خلال المدة 2004-2014 يدل على بيئة نقدية مشجعة للاستثمار وإن القطاع المالي يعمل على جذب الاستثمارات ، ففي عام 2004 كانت (824.7) مليار دينار، واستمر الارتفاع بشكل بسيط إلى عام 2009، حيث وصلت إلى (5690.1) مليار دينار، أما في عام 2010 فقد ارتفع بشكل واضح إذ بلغ (11721.5) وارتفع الائتمان النقدي بشكل مستمر إذ وصل إلى (34123.1) مليار دينار في عام 2014 بعد أن كانت (29952) مليار دينار في عام 2013، وهذا ما يبيئه الشكل (7).



شكل (7) معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2006-2010)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة 2004-2014.

إن المؤشرات الاقتصادية المتاحة والمتوقعة والتي جرى تناولها بشكل سريع سابقاً، إلى حصول العراق على معدل نمو يوازي معدلات النمو العالمية، وفائض في الموازنة العامة وميزان المدفوعات بنسب جيدة، فضلاً عن معدلات تضخم مقبولة ومنخفضة نسبياً، مع استقرار عام في سعر الصرف، والقراءة العامة لمجمل هذه المؤشرات تدعم إمكانية إنشاء فرص طيبة في بيئة الأعمال والاستثمار وتخلق إمكانات حقيقية للنهوض بالعملية الاستثمارية وتعجيل واستمرارية النمو الاقتصادي المستدام.



وبكلمات أخرى إن هناك تحسناً ملموساً في مؤشرات الاقتصاد الكلي وخصوصاً في مؤشر التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات، مما يعني أن البيئة الاقتصادية المحلية بشكل عام يمكن عدها بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.
رابعاً: مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية الدولية:

إن للتقييمات والآراء التي تصدرها الوكالات والهيئات والمنظمات الدولية عن بيئة الاستثمار تأثيراً مبنياً على حجم واتجاه حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل، إذ لا يقدم المستثمر على الاستثمار في دولة ما إذا كانت بيئتها الاستثمارية غير ملائمة طبقاً للمؤشرات الصادرة من تلك الهيئات والمنظمات، ومن أجل الوقوف على واقع هذه البيئة في العراق سنتناول أهم المؤشرات الدولية ذات العلاقة وفق الآتي:

1- مؤشر المخاطرة القطرية المركبة:

يعرف هذا المؤشر بالدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Guide ويصدر هذا المؤشر عن مجموعة (PSR) ⁽¹⁾ يتضمن هذا الدليل والمعتمد على المؤشرات المركبة للمخاطر القطرية، الغرض منها قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو مدى إمكانية التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، كما يصدر الدليل بشكل مؤشرات مركبة مستقبلية باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية (الربيعي، 2005: 6)، ويتكون هذا الدليل من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل:

أ. مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب)، يندرج فيه 12 متغيراً هي: درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون

⁽¹⁾ وهي مؤسسة دولية تختص بجمع البيانات الاقتصادية الشاملة لكل دول العالم، لمزيد من التفاصيل يراجع الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.prsgroup.com/ICRG.aspx>

والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.

ب. مؤشر تقييم المخاطر المالية (بنسبة 25٪)، يندرج فيه 5 متغيرات هي: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف.

ج. مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل نسبة 25٪)، يندرج فيه 5 متغيرات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي. وحسب دليل المؤشر يتم تقسيم الدول إلى خمسة مجموعات حسب درجة المخاطرة وهي:

❖ صفر 49.5 - نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جداً.

❖ 50.0 - 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة.

❖ 60.0 - 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة.

❖ 70.0 - 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة.

❖ 80.0 - 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جداً.

والجدول (1) يوضح مؤشر المخاطرة القطرية لعامي 2010 و2011 لدولة العراق.

الجدول (1) مؤشر المخاطرة القطرية في العراق لعامي 2010 و2011

التغيير بين عامي 2010 و2011	الترتيب من بين 140 دولة عالمياً	2011	الترتيب من بين 140 دولة عالمياً	2010
-0.8	119	58.5	127	59.3

المصدر: <http://www.prsgroup.com/ICRG.aspx>

القراءة الأولى للجدول (1) تبين أن مؤشر المخاطرة القطرية يضع العراق ضمن خانة درجة المخاطرة المرتفعة، ولكن بالمقابل هناك تراجع بمقدار (0.8)



درجة بين عامي 2010 و2011، وهذا يعني أن درجة المخاطرة القطرية للعراق هي قريبة أو في اتجاه الوصول إلى درجة المخاطرة المعتدلة.

2- مؤشر ملف (حقيبة) الاستثمار:

هناك مؤشر مهم يسمى مؤشر ملف (حقيبة) الاستثمار⁽¹⁾ Investment Profile، ويتضمن هذا المؤشر ثلاثة مخاطر (Saley, 2003: 15) وهي:

- مخاطرة استثمارية العقد / مصادرة الملكية.
- مخاطرة فرض قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج.
- مخاطر تأخير الدفع.

ولكل عامل من العوامل أعلاه، تعين لها درجة مخاطرة تتراوح من (0) إلى (4)، الدرجة (4) تشير إلى "مخاطر منخفضة للغاية" و(0) تشير إلى "خطر مرتفع جداً"، وبجمع العوامل أعلاه يعطينا درجة مخاطر مؤشر ملف الاستثمار والذي يتراوح بين (0) إلى (12)، والجدول (2) يظهر مؤشر ملف الاستثمار في العراق لعام 2011، مع دولة الأردن على سبيل المقارنة.

جدول (2) مؤشر ملف الاستثمار لعام 2011 في العراق والأردن

المجموع	مخاطرة تأخير الدفع	مخاطرة فرض قيود على تحويل الأرباح	مخاطرة استثمارية العقد	البلد
8.0	2.5	3.0	2.5	العراق
10.0	3.0	3.5	3.5	الأردن

المصدر: <http://www.prsgroup.com/ICRG.aspx>

نلاحظ من الجدول إن العراق حصل على درجة 8 من مجموع 12 درجة وهو مؤشر جيد على مدى التوجهات الحكومية لتحسين البيئة الاستثمارية، لكن رغم ذلك نلاحظ أن الأردن تتفوق على العراق في هذا المؤشر الأمر الذي يتطلب المزيد من السياسات الحكومية الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

(1) وهو احد مكونات مؤشر المخاطر السياسية والذي يصدر من مجموعة PRS وهو يستخدم لقياس توجهات الحكومة للاستثمار الوافد .

3- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

ويتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع، ومؤشر حماية المستثمر، ومؤشر استخراج التراخيص، ومؤشر دفع الضرائب، ومؤشر الحصول على الكهرباء، ومؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشر تسجيل الممتلكات، ومؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر التسوية في حالات الإعسار، وكلما كان تسلسل الدولة أقرب إلى الرقم (1) دل على وجود مستوى من سهولة الأداء للأنشطة الاستثمارية.

جدول (3) تفاصيل مؤشر سهولة أداء الأعمال لعامي 2011 و2012 في العراق

التفاصيل	2011	2012	التغير
بدء المشروع	174	176	2-
حماية المستثمرين	120	122	2-
استخراج التراخيص	47	46	1
دفع الضرائب	46	49	3-
الحصول على الكهرباء	47	46	1
التجارة عبر الحدود	180	180	لا يوجد تغير
تسجيل الممتلكات	95	98	3-
تنفيذ العقود	140	140	لا يوجد تغير
الحصول على الائتمان	170	174	4-
التسوية في حالات الإعسار	183	183	لا يوجد تغير
الرتبة الكلية لسهولة أداء الأعمال من 183 دولة	159	164	5-

المصدر: <http://www.doingbusiness.org>

الجدير بالذكر إن هذا المؤشر يتضمن 183 دولة وكما نلاحظ من الجدول إن العراق حصل على الرتبة 159 دولياً عام 2011 وتراجع إلى الرتبة 164 عام 2012 ، كما أن العراق حصل على المرتبة الأخيرة ضمن مجموعة الدول العربية لعام 2011 (سلسلة بيئة أداء الأعمال العربية ، 2011)، الأمر الذي



يستدعي الاهتمام بتسهيل بيئة الأعمال للمستثمر الأجنبي بشكل خاص والعراقي بشكل عام.

4- مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية:

يقدم هذا المؤشر تقييماً موضوعياً للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات، يصدر هذا المؤشر منذ عام 2002 عن الأمم المتحدة وبالتحديد إدارة مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية تضم: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2009: 160)

أ - مؤشر خدمة الإنترنت، ويرصد عدد من المتغيرات هي: تطوير خدمات، وتحسين المعلومات، خدمات المعاملات، ونهج الاتصال.

ب - مؤشر البنية التحتية، ويرصد خمسة متغيرات هي، عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة، خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، مشتركو الهاتف المحمول لكل 100 نسمة، الحاسوب الشخصي لكل 100 نسمة، وإنترنت النطاق العريض لكل 100 نسمة.

ج - مؤشر رأس المال البشري، ويرصد متغيرين هما: معدل محو أمية البالغين (%)، وإجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس للابتدائي والثانوي والعالي (%). والجدول (4) يوضح ترتيب العراق عربياً وعالمياً.

جدول (4) ترتيب العراق عربياً وعالمياً لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية

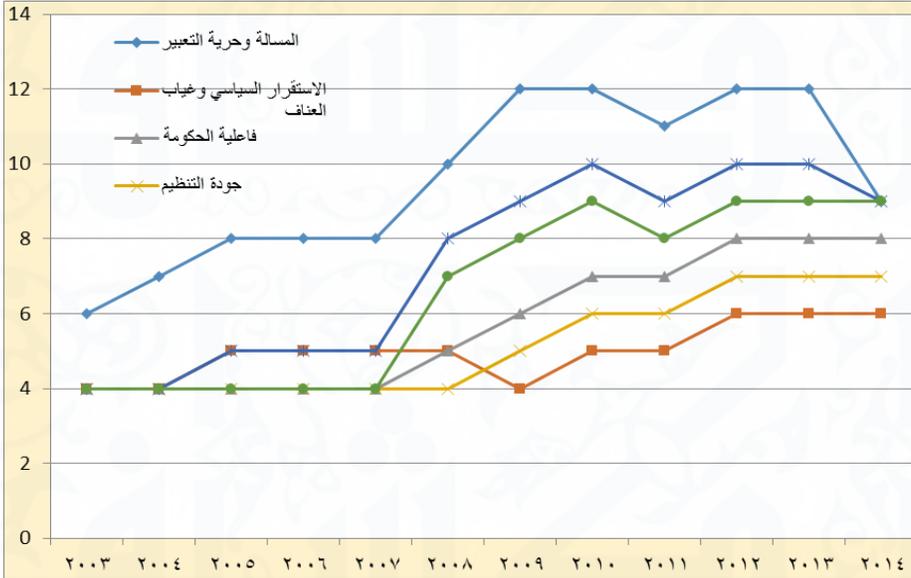
التغير	الترتيب العالمي		الترتيب العربي 2010
	2010	2009	
15 +	36	151	15

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2011) مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010، الكويت .

5- مؤشر الحكم الصالح:

يتضمن مؤشر الحكم الصالح ستة مؤشرات رئيسية (Kaufmann; et al., 2010: 4) هي:

- أ. المساءلة وحرية التعبير: ويعبر هذا المؤشر عن مقدرة مكونات المجتمع في اختيار الحكومة التي تمثلهم وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والمنظمات الأهلية وحرية الإعلام.
- ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف: ويعبر هذا المؤشر عن حالات التوترات الأثنية والنزاعات المسلحة والاضطرابات الاجتماعية وأعمال العنف والصراع الداخلي أو تشقق الطبقة السياسية والانقلابات العسكرية والتغيرات الدستورية وما شابه (الشهوان، 2008: 15)
- ج. فعالية الحكومة: ويمثل هذا المؤشر جودة الخدمات الحكومية وجودة الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها من الضغوط السياسية، وجودة صياغة وتطبيق السياسات ومصداقية التزام الحكومة بسياساتها.
- د. جودة التنظيم: يقيس هذا المؤشر مقدرة الحكومة على صياغة السياسات السليمة والقوانين التي تشجع وتتمى القطاع الخاص.
- هـ. سيادة القانون: يعبر هذا المؤشر عن مدى ثقة الأفراد في الالتزام بقواعد المجتمع ومدى الالتزام بتنفيذ التعاقدات وحقوق الملكية والثقة بنظام الشرطة والنظام القضائي والمحاكم.
- و. السيطرة على الفساد: ويعكس هذه المؤشر المدى الذي تمارسه السلطات الحكومية في تحقيق المنافع الخاصة صغيرة أو كبيرة من خلال الفساد، بالإضافة إلى "الاستيلاء" على مقدرات الدولة من قبل النخب السياسية أو أصحاب المصالح الخاصة.
- ولكل مؤشر رتبة نسبية إلى جميع الدول المشتركة في المؤشر تبدأ الرتبة من صفر (أقل رتبة) حتى 100 (أعلى رتبة) ويوضح الشكل (6) التطور التاريخي لهذه المؤشرات للعراق.



شكل (8) مؤشرات الحكم الصالح للمدة 2014-2003

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع <http://www.govindicators.org>

ومن الشكل (8) نجد أن جميع مؤشرات الحكم الصالح منخفضة بشكل كبير في العراق خصوصا خلال المدة 2003- 2006، وهناك تحسن نسبي في مؤشر المسألة وحرية التعبير وجودة التنظيم وفاعلية الحكومة خلال المدة 2007- 2010، بينما نجد أن مؤشر السيطرة على الفساد والاستقرار بقيت منخفضة لنفس المدة، أما في عامي 2011 و 2012 فقد شهدت تطور بسيط جداً ثم استقرت في عام 2013، وفي عام 2014 عادت بعض المؤشرات لتتهبط وخصوصاً مؤشر المسألة وحرية التعبير وبشكل عام فإن مؤشرات الحكم الصالح في العراق جميعها منخفضة وفي حدودها الدنيا على الرغم من بعض الارتفاعات البسيطة لبعض مؤشراتهما.

6- مؤشر الاستثمارات الأجنبية:

إن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أي بلد يعني ذلك رغبة المستثمرين في تحقيق أرباح من خلال استثمار أموالهم فيه، وإن هذه الخطوة لا بد منها أن تكون مبنية على أسس سليمة ودراسات دقيقة لاتخاذ مثل هذا القرار، ومثل ما هو معلوم

فإن رأس المال جبان وإن تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية إلى بلد ما فهو مؤشر جيد يدل على أن هذا البلد يمتلك المقومات التي تساعد على جذب هؤلاء المستثمرين.



الشكل (9) اجمالي التدفقات للاستثمارات الأجنبية من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي /مليون دولار

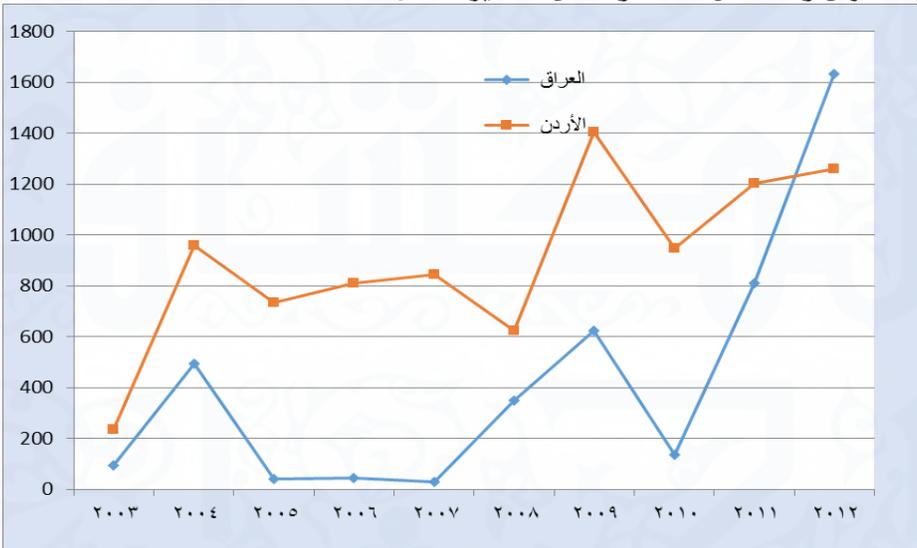
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2003- 2014) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

شهدت رؤوس الأموال الأجنبية الواردة من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تدفقاً بسيطاً خلال المدة 2003- 3007 تكاد تكون في بعض الأعوام معدومة، وفي بعضها تأخذ التدفق العكسي (سحب الأموال المستثمرة)، وهذا ما شهده عام 2008، إذ بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (231 -)، وإذا ما تم مقارنة هذه التدفقات مع مثيلتها الواردة إلى الأردن فإن تدفق رؤوس الأموال الواردة للأردن أفضل من التدفقات الواردة إلى العراق بكثير، على الرغم من مساحة العراق وموارده وحجم الاستثمارات والفرص المتاحة فيه، وفي عام 2009 ازداد تدفق رؤوس الأموال ثم انخفض في عام 2010 ثم ارتفع لعامي 2011 و 2012 ليبلغ أعلى مستوى له عند 775 مليون دولار ليعود في عام 2013 بالانخفاض إلى 19 مليون دولار، وقد يعود السبب في هذا التذبذب إلى الأوضاع الأمنية



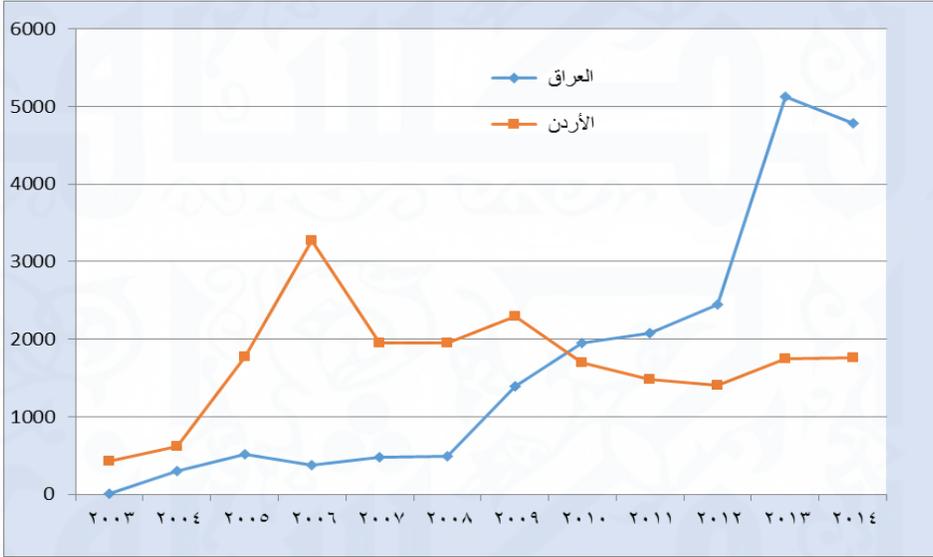
والبيئة غير المشجعة للاستثمار في العراق مقارنة بالتذبذبات الحاصلة في هذه التدفقات الواردة للأردن والشكل (9) والملحق (2) يوضحان ذلك.

كما شهدت أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى العراق هي الأخرى انخفاض مستوياتها مقارنة مع الأردن عدا عام 2012 والتي بلغت 1633 مليون دولار، وإن هذا يعطي صورة واضحة للجميع بأن البيئة الاستثمارية في الأردن أفضل من البيئة الاستثمارية في العراق والشكل (10) والملحق (2) يوضحان ذلك.



شكل (10) إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي /مليون دولار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2003-2014) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.



الشكل (11) إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية / مليون دولار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2003 - 2014) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

إن تدفق الاستثمارات الأجنبية في العراق وخلال المدة 2003 - 2010 قد كانت نسبتها بسيطة جداً مقارنةً بالتدفق الاستثمارات في الدول الأخرى لا سيما الأردن ويظهر الشكل (11) حجم التدفقات للاستثمارات الأجنبية في العراق والأردن على الرغم من الاختلاف الكبير في كلا الاقتصادين إلا أن الناظر الى هذا الشكل يرى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية لأغلب السنوات في الأردن هي أفضل من تدفقها في العراق سوى الفترة التي عقيبت عام 2010 وبعد عقد جملة من العقود النفطية (جولة التراخيص) إذ بلغت نسبة الاستثمار النفطي والغاز الطبيعي 43% من إجمالي الاستثمارات، وكانت عدد الشركات 33 شركة استثمرت أموالها في هذا القطاع (مناخ الاستثمار، 2015: 143)، وهذا مما أدى إلى زيادة الأموال المتدفقة لتصل إلى 5131 مليون دولار لعام 2013 وتبقى نسبة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية منخفضة مقارنة مع البلدان العربية الأخرى لا سيما الأردن إذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار حجم الاقتصادين وما يمتلكه الاقتصاد العراقي من موارد بشرية وطبيعية وفرص استثمار كبرى وكثيرة وخصوصاً في القطاع



النفط والغاز والكبريت والفوسفات وغيرها من المعادن الأخرى ، إضافة إلى القطاعات الأخرى (الزراعي ، الصناعي ، الخدمي ، السياحي وغيرها) إلا أن المستثمر يأخذ بنظر الاعتبار المؤشرات التي تعكس البيئة الصالحة للاستثمار وفي مقدمتها المؤشرات الأمنية .

أخيراً وخلاصة القول في كل ما سبق من مؤشرات محلية ودولية نجد أن هنالك نوعاً من الضبابية لصورة وفكرة البيئة الاستثمارية العراقية ربما بسبب الازدواجية في واقع هذه المؤشرات، فمن جهة هنالك تحسن في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي المحلية، بينما نجد أن أغلب المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية ضعيفة أو منخفضة إلى حد ما، على الرغم من وجود تحسن في بعض مؤشراتنا، وهذا يدل على وجود بيئة استثمارية غير واضحة المعالم وربما تعني أنها غير جاذبة مما يفسر قلة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في العراق، ويوضح الجدول (5) بشكل مختصر خلاصة للمؤشرات التي جرى تناولها، والبالغ عددها عشرة مؤشرات اجتهد الباحثون في اعتمادها كمؤشر ودليل للتقويم أو للحكم على واقع هذه البيئة في العراق.

جدول (5) خلاصة المؤشرات المحلية والدولية في تقويم بيئة الاستثمار في العراق

ت	المؤشرات	العام	الدرجة	التصنيف
1	النمو الاقتصادي	2014	3.5-	منخفض
2	نسبة فائض أو عجز الموازنة	2014	4.9	مرتفع
3	نسبة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات	2014	13.7	مرتفع
4	معدل التضخم	2014	1.6	متوسط
5	معدل تغير سعر الصرف	2014	1.5-	مستقر
6	مؤشر المخاطرة القطرية المركبة	2011	58 من 100	مخاطرة مرتفعة
7	مؤشر ملف الاستثمار	2011	8 من 12	متوسط
8	مؤشر سهولة أداء الأعمال	2012	164 من 183	منخفض
9	مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية	2010	136	منخفض
10	مؤشر الحكم الصالح	2014	12 من 100	منخفض
11	مؤشر تدفق الاستثمارات الأجنبية	2014	6.8-	منخفض

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على المؤشرات المحلية والدولية.

من الجدول (5) نجد أن هنالك استقرار وتحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلية خلال المدة المبحوثة، إلا أن المؤشرات (الدولية) تشير إلى أن البيئة الاستثمارية في العراق لم تصل بعد إلى مصاف الدرجات المتقدمة، فهي بيئة ذات مخاطر عالية تنخفض فيها مؤشرات الحكم الصالح كما أن بيئة سهولة أداء الأعمال فيها ما زالت معقدة، وربما هذا يقسر إلى حد ما سبب تدني نسب تنفيذ النفقات الاستثمارية خلال المدة 2004 – 2010 في العراق، إذ بلغ متوسط نسبة التنفيذ 54% (البصري والسباهي، 2012: 2)، كما أن مؤشر تدفق الاستثمارات الأجنبية ما زال منخفض، حيث بلغ معدل نمو تدفق الاستثمارات لعام 2014 - 6.8 وكما هو موضح في الجدول (6).

جدول (6) نسب تنفيذ النفقات الاستثمارية بحسب السنوات

ت	السنة	النسبة لحجم تنفيذ النفقات الاستثمارية
1	2004	65.2
2	2005	49.8
3	2006	56.9
4	2007	43.8
5	2008	49.3
6	2009	87.1
7	2010	82.2
10	المتوسط	54.2

المصدر: البصري كمال والسباهي مضر، (2012) عوامل تلكؤ تنفيذ المشاريع الاستثمارية من قبل القطاع العام والخاص، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، الورقة منشورة على موقع المعهد <http://www.iier.org>.

خامساً: تقييم المستثمر العراقي للبيئة الاستثمارية في العراق:

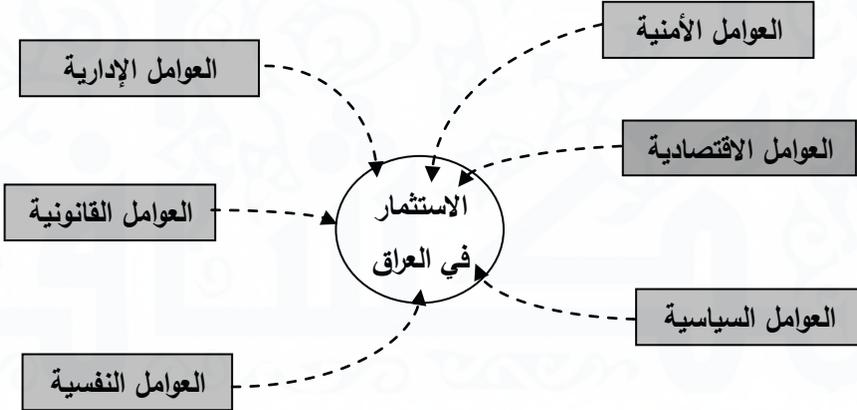
إن محاولة معرفة ماهية العوامل التي تقف وراء عزوف المستثمر الأجنبي أو المحلي عن استثمار نشاطاته وخبراته وأمواله في العراق، ولأجل الوقوف على التفاصيل الدقيقة المؤثرة على واقع الاستثمار في البلد بشكل عام وطبيعة العوامل المشجعة أو المعوقة للنشاط الاستثماري فيه، وإضافة إلى ما سبق وعرضه من مؤشرات محلية وعالمية، فقد تم الاعتماد على تحليل إجابات عينة عشوائية من



المستثمرين العراقيين في الخارج بلغ عددهم (60) مستثمراً في عدد من البلدان العربية، إذ تم توزيع استمارة استبيان مفتوحة تحتوي سؤالين تم إرسالها بواسطة البريد الإلكتروني إلى عناوينهم المختلفة، جرى الحصول عليها من موقع هيئة الاستثمار العراقية، بلغ عدد هم (181) مستثمراً مسجلين في قاعدة بيانات الهيئة ضمن بوابة (المستثمرون العراقيون في الخارج) وهم مجموعة من الملاك وأصحاب الشركات ورؤوس الأموال ذوي الجنسية العراقية الذين قاموا باستثمار أموالهم في خارج العراق، تم توجيه سؤالين محددتين لهم هما:

- 1 - اذكر عشرة أسباب جعلتك تستثمر أموالك خارج العراق؟
- 2 - اذكر عشرة أسباب تمنع المستثمر غير العراقي من الاستثمار بالعراق من وجهة نظرك؟

وقد تم استرجاع فقط (60) إجابة صالحة كما سبقت الإشارة أي بما نسبته (0.33) من مجتمع العينة المستهدفة، وقد تم تحليل إجابات الباحثين وتصنيفها وتبويبها وترتيبها بحسب أولوياتها في التأثير كما عكستها إجاباتهم، وكما يوضح الشكل أدناه، وسيجري عرضها في شكل ترتيبية حسب الأولوية التي ذكرها المستثمرون أنفسهم، وكما يوضحها الشكل (12).



الشكل (12) العوامل المؤثرة في الاستثمار بالعراق من وجهة نظر عينة من المستثمرين العراقيين

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات العينة.

وفي أدناه سيجري تفسير وتفصيل محتويات هذه المعوقات وعناصرها المتضمنة لها كما بينها إجابات العينة وبحسب أولوياتها من وجهة نظر العينة وبشكل يتلاءم وأهداف البحث وغاياته:

1 - العوامل الأمنية:

وتعني تلك العناصر المؤثرة على قدرة المستثمر في التواجد والتنقل والسكن والعمل في العراق هو وإفراد عائلته وأمواله المنقولة، ومدى توفر الظروف الصحية اللازمة لشعوره بأن الجهات المسؤولة عن هذا الجانب (أجهزة الأمن الحكومية المركزية والمحلية وشركات الأمن الخاصة) قادرة على دفع المخاطر الشخصية المؤثرة على حياته وأمواله من التهديد أو الابتزاز أو الخطف أو التهجير أو السرقة ... الخ، مع إدراكه لوجود مستوى مخاطرة معقول ومقبول، وتشمل هذه العوامل:

أ - كفاءة أجهزة الأمن في توفير الحماية من المخاطر المؤثرة على حياته وأفراد عائلته وأمواله.

- ب - مستوى نزاهة وموضوعية وحيادية أجهزة الأمن ذاتها.
- ج - مستوى نزاهة وكفاءة الجهاز القضائي العراقي.
- د - مستوى الوعي الأمني للأفراد المتعامل معهم.
- هـ - الحس والظرف الأمني المحيط بمناخ العمل وأفراده.

2 - العوامل الإدارية والتنظيمية:

وهي مجموعة المحددات والعناصر ذات العلاقة بطبيعة الجهاز الإداري للحكومة، أي مستوى وحجم وقدرة جهاز الإدارة العامة في العراق وإمكانياته في إدارة دفعة الاقتصاد من جهة، ومستوى نشاطه في خلق بيئة استثمار جاذبة من جهة أخرى، وذلك لما لهذه الإدارة من دور ريادي وقيادي على مجمل الواقع الاقتصادي والخدمي والمؤسساتي ذي العلاقة ببيئة الاستثمار من ناحية، وبالإجراءات التفصيلية العملية المسؤولة عن سير العمليات والآليات ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري من ناحية أخرى، وهو ما يطلق عليه مفهوم إدارة الاستثمار في البلد، الذي يتمثل في العراق بمسؤولية هيئة الاستثمار وفروعها في المحافظات بشكل رئيسي وتشمل هذه العوامل:



- أ - خصائص الإدارة العامة ذات العلاقة، والمتوفرة في الجهاز التنفيذي الحكومي مثل مستوى البيروقراطية فيه، ومدى استقلاليتها وكفاءته وفاعليته وتطوره ومرونته.
- ب - مواصفات الجهاز الإداري العامة ذات العلاقة بمفاهيم الشفافية والمساءلة والمشاركة والحكم الصالح والنزاهة والموضوعية ومدى ابتعاده عن ممارسات ظاهرة الفساد الإداري وأشكاله وصوره.
- ج - مدى توفر الكفاءات المتخصصة في المجالات المختلفة ذات العلاقة باهتمامات المستثمر، أي مستوى وطبيعة الموارد البشرية ذات العلاقة وإمكانية الاستثمار فيها.
- د - الثقافة التنظيمية السائدة في الجهاز الإداري للعمل بمؤسساتية، ومدى قناعته باعتبار القطاع الخاص شريك حقيقي في التنمية المستدامة من جهة، بالإضافة إلى مدى إيمان العاملين في ذلك القطاع -العام- بأهميته وثقته بدور المستثمر من جهة ثانية.
- هـ - قدرة جهاز الإدارة العامة على توجيه وقيادة القطاع الخاص المستثمر واستيعابه والتجانس والتكامل معه نحو تحقيق الأولويات المحددة التي تمثل حاجات فعلية للتنمية المستدامة في الاقتصاد الوطني.

3 - العوامل الاقتصادية:

- هناك عدة عوامل اقتصادية تأخذ بنظر الاعتبار من قبل المستثمر عند قيامه بتحديد مكان الاستثمار منها:
- أ - غموض سياسة أو فلسفة التنمية الاقتصادية المعتمدة الآن في العراق وطبيعتها واتجاهها وأولوياتها ومن ضمنها سياسات إعادة اعمار العراق وطبيعة المشاريع الاستراتيجية المرتبطة بها، حيث إن الحكومة العراقية انتهجت سياسات اقتصاد السوق في إدارة الاقتصاد بعد أن كانت تتبنى أسلوب الاقتصاد الموجه للفترة الماضية، إلا أنه في الواقع العملي نجد أنه لازالت السياسات المطبقة والقوانين النافذة والإجراءات غير متوافقة مع التوجه الجديد.

- ب - البنى التحتية أو الارتكازية المتوفرة ومدى ومستوى تطورها والاهتمام بها وصيانتها، لاسيما واقع شبكة الاتصالات والمواصلات في البلد.
- ج - مستوى الثقة المتوفرة في قوة الاقتصاد العراقي واستقلاليتها واستقراره وقدرته على التكيف، وبشكل خاص قوة واستقرار العملة العراقية وعلاقتها بالعملات العالمية .
- د - السياسات الائتمانية والمصرفية ومستوى التسهيلات المقدمة للمستثمر، بالإضافة إلى واقع السياسة الضريبية المعتمدة والتسهيلات المتاحة فيها سيما الكمركية منها.
- هـ - مؤشرات الاستقرار والتوازن في الموازنة العامة للدولة، وميزان المدفوعات والكشوفات المالية الأخرى.

4 - العوامل والمشاكل القانونية:

- المقصود بها مجموعة القيود والضوابط والمحددات الرسمية والقانونية والتشريعية التي تحكم وتؤطر النشاط الاستثماري في العراق، والتي يكون مسؤولاً عنها بشكل مباشر المشرع العراقي على اختلاف مؤسساته ومستوياته، والذي تم تجسيده في قانون الاستثمار الوطني وغيرها من القوانين التي سبقت الإشارة إليها، التي مازال تعاني من مشاكل في التطبيق وبعضها الآن قيد الدراسة وإعادة النظر، وبشكل عام تشمل هذه العوامل:
- أ - غياب الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالتفاصيل الدقيقة التي تحكم النشاطات والإجراءات الرسمية والقانونية المتعلقة باليات سير عمليات الاستثمار وضوابطه، أي غياب وجود نسق أو نظام شامل وموحد وواضح فيما يتعلق بذلك.
- ب - تداخل وتقاطع صلاحيات وسلطات الجهات الرسمية التي على المستثمر التعامل معها، من حكومة مركزية ومحلية أو بعض الوزارات والهيئات.. الخ.
- ج - عجز قانون الاستثمار عن ضبط المتغيرات والتفاصيل الدقيقة الكثيرة في بيئة عمل الاستثمار وتتابع التعليمات والأوامر المختلفة المنظمة للعملية الاستثمارية.



5- العوامل السياسية:

- والمقصود بها مجموعة العوامل أو العناصر ذات العلاقة بخصائص النظام السياسي وقيمه وممارساته وقدرته واستقراره، تلك المؤثرة في توجيه الاقتصاد الوطني بشكل عام، وقطاع الاستثمار فيه بشكل خاص، وتشمل هذه العوامل:
- أ - طبيعة وخصائص النظام السياسي القائم ومدى تبنيه لقيم الديمقراطية والمؤسساتية والحكم الصالح والنظام الانتخابي ... الخ.
 - ب - استقلالية ونضج مكونات وأركان الحاكمة العامة في الدولة: الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني.
 - ج - مدى وجود الرؤية السياسية والفلسفية الواضحة للنظام السياسي والمجسدة على شكل سياسيات ومواقف واضحة تدعم قطاع ونشاط الاستثمار.
 - د - مدى وجود واستقلالية ونضوج المؤسسة الإعلامية ومدى اهتمامها بالإعلام الاقتصادي ومساهمته في خلق الظروف المناسبة ذات العلاقة.

6- العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية:

- وهي مجموعة من العوامل المؤثرة على كل من سلوك ونشاط المستثمر من جهة، بالإضافة إلى تأثيرها على النمط والوعي والسلوك الاجتماعي والثقافي العام للبلد ذي العلاقة بالاستثمار من جهة ثانية، والمقصود هنا طبعاً مستوى سلوك المواطن وروح المنافسة الصادقة التي يمتلكها القطاع الخاص، فضلاً عن القابلية الاجتماعية على تقبل ودمج العمالة الأجنبية، وكذلك روح السياحة وغيرها من العوامل الاجتماعية والنفسية العامة المؤثرة، وعموماً تشمل هذه العوامل:
- أ - مستوى الوعي الاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي العام الداعم للنشاط الاستثماري.
 - ب - نمط ونسق العلاقات والقيم والمثل الاجتماعية، أي مستوى رأس المال الاجتماعي والبنى الفوقية ذات العلاقة.
 - ج - طبيعة إيمان وثقة واندفاع المستثمر نفسه، ومدى إخلاصه لدوره التنموي المطلوب منه في الاقتصاد المحلي.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

1 - الاستنتاجات

- أ - يعتبر الوضع الأمني من أهم العوامل الرئيسية التي تعيق الاستثمار (محلي وأجنبي)، وهذا ما أكدته إجابات عينة الدراسة، والمؤشرات الدولية وبشكل خاص مؤشر المخاطر القطرية، الذي وضع العراق ضمن البلدان المرتفعة المخاطرة.
- ب - حداثة مفهوم الديمقراطية في العراق الجديد ومعوقات تطبيقها وكذلك عدم الاستقرار السياسي تعتبر من العوامل التي تؤثر سلباً على الاستثمار، التي يعكسها مؤشر الحكم الصالح حيث نجد العراق من الدول التي حصلت على أعلى مراتب الفساد في العالم، وكان مؤشر الحكم الصالح ضمن المراتب المتدنية عالمياً.
- ج - إن انعدام البنى التحتية وعدم توفر الخدمات أسهم بشكل واضح في الحد من الاستثمار، حيث نلاحظ تلكؤ الحكومة المركزية في القيام بمشاريع البنى التحتية، وهذا يعود إلى الفساد المالي والإداري والسياسي، وهذا انعكس على تعطيل الاستثمار من قبل القطاع الخاص، إذ أظهر مؤشر سهولة أداء الأعمال ما جعل العراق من ضمن البلدان التي حازت على مرتبة ضعيفة جداً في هذا المؤشر.
- د - حصول تحسن واضح في بعض المؤشرات الاقتصادية منها الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم وسعر الصرف وهذا مما يؤدي إلى تحسن البيئة الاستثمارية الاقتصادية في العراق، لكن نلاحظ هناك ضعف عمليات الاستثمار من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي بسبب العوامل الأمنية والسياسية والإدارية والقانونية.
- هـ - اختلال واضح في مكونات صادرات العراق، إذ يحتل النفط الخام النسبة



- العظمى من الصادرات، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات التي تحصل في الأسواق النفطية الدولية.
- و - عدم وجود تشريعات واضحة ومتناسقة ومترابطة ومباشرة تؤطر العمل الاستثماري إضافة إلى تقاطع الصلاحيات والروتين الممل.
- ز - تدهور معظم المؤشرات الدولية (مؤشر المخاطرة القطرية المركبة، مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية، مؤشر الحكم الصالح) التي تُأخذ بنظر الاعتبار في عملية الاستثمار والصادرة من منظمات إقليمية وعالمية.
- ح - أخيراً بينت النتائج السابقة الذكر والتحليل المرفق قبول فرضية البحث التي أشارت إلى انخفاض مؤشرات العراق للبيئة الاستثمارية ضمن المعايير المعتمدة من قبل معظم المؤسسات الدولية المعنية، وكذلك وجود عدد كبير من المعوقات الفعلية والعملية التي يواجهها المستثمرون في العراق بسبب عدد من العوامل سابقة الذكر.

2- التوصيات:

- أ - معالجة الوضع الأمني الذي أصبح من المشاكل المعوقة لتقدم البلد بكافة مجالاته.
- ب - تطبيق مفهوم الديمقراطية والحكم الصالح بمعناها الأكاديمي وتجاوز الخلافات السياسية وخلق نظام سياسي مستقر وواضح المعالم.
- ج - توفير بنى تحتية تعمل على تسهيل عمل الاستثمارات لاسيما الخدمات الأساسية (ماء، مواصلات، كهرباء، اتصالات ... الخ)
- د - السيطرة على معدلات التضخم وسعر الصرف، إضافة إلى تحسين الجهاز المصرفي وميزان المدفوعات وتجنب العجزات الحاصلة في الموازنة العامة من خلال وضع آليات جديدة لتقليل الاعتماد على النفط الخام مثل تحفيز

- ه - معالجة الجانب القانوني وإعادة النظر بقانون الاستثمار والأخذ بنظر الاعتبار عدة مسائل منها الوضوح، المرونة، عدم التناقض، السهولة في التطبيق، تقاطع الصلاحيات.
- و - وضع آليات عملية لمعالجة المشاكل الإدارية لاسيما الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية القاتلة .
- ز - العمل على بناء حكومة مؤسسات بشكل جدّي وتفعيل مبدأ (الرجل المناسب في المكان المناسب) والابتعاد عن المحسوبيات بكل أنواعها.



المراجع

الكتب:

لويس، برجر (2009). دليل المستثمر في العراق، برنامج تجارة التنمية الاقتصادية في المحافظات، وكالة الولايات المتحدة لتنمية الدولية.

الدوريات واللقاءات العلمية:

البديري، صلاح عامر أبو هونة (2010). تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006: دراسة مقارنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق: مجلد 12.

البصري، كمال والسباهي، مضر (2012). عوامل تلكؤ تنفيذ المشاريع الاستثمارية من قبل القطاع العام والخاص، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، ورقة عمل منشورة على موقع المعهد.

داودي، محمد (2011). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

حسن، حسن توفيق (1998). دور عوامل البيئة الاستثمارية المصرية في جذب الاستثمارات، مجلة المدير العربي، مصر، العدد 142.

حلبوب، محمد حسين (2008). تحسين بيئة الاستثمار في الجمهورية اليمنية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر.

الحيالي، عبد الله فاضل (2012). السياسات الاقتصادية المشجعة للريادية الخلاقة وإصلاح بيئة الاستثمار، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 7، العدد 21.

عبد الرضا، نبيل جعفر (2012). السياسات المقترحة لجذب الاستثمار، الحوار المتمدن، العدد: 3757.



المعموري، احمد سامي وشويح، محمد حسناوي (2011). البيئة الاستثمارية في العراق: عقد استثمار مطار النجف أنموذجا، مجلة رسالة الحقوق، العدد 1.

الفتلاوي، كامل علاوي والدلفي، حيدر عبد راضي (2012). دراسة وتقييم بيئة الاستثمار في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد 6.

قائد، علي عبد الله (2007). تطور الاستثمار في ظل جهود تحسين المناخ الاستثماري وتوفير الفرص في الجمهورية اليمنية، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، عدد 43.

الربيعي، فلاح خلف (2004). أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، ورقة عمل رقم 8369 منشورة على موقع (MPRA) www.ub.uni-muenchen.de

الشهوان، نوفل قاسم (2008). مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد 4 العدد (10).

الإصدارات:

البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة 2007-2014.
سلسلة بيئة أداء الأعمال العربية (2011) المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2003-2015) مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010، الكويت .



مواقع الانترنت:

<http://www.govindicators.org>.

<http://www.doingbusiness.org>.

<http://www.prsgroup.com/ICRG.aspx>.

<http://www.imf.org/external/data.htm>, Iraq tables .2011.

باللغة الانكليزية:

Al-Shoura, Mohammed; Bakri, Anas Al. (2013). The evaluation of the investment environment in the industrial activity in Jordan, *Journal of Accounting and Taxation 5.1* (May 2013): 15-26.

Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi (2010). *The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues*, World Bank – Development Research Group (DECRG), World Bank Institute.

Obukhova, A. S. (2013). *Investment climate of the region: Approaches to its assessment*. Actual problems of development of social and economic systems: Theory and practice: collection of articles (pp. 219-221).

Obukhova, A. S. (2014). In T. S. Kolmykova (Ed.), *The factors having impact on the investment climate of the region*. Strategy and scenarios of development of the financial and credit: Combined material of the international scientific practical conference (pp. 91-95). South-West State University

Obukhova, Anna S; Mashkina, Natalya, (2014). The Investment Climate in Russia and Its Regions A. *Asian Social Science*, suppl. Special Issue 10.20 (Oct 2014): 28-37

Sealy, Tom, ed., (2003). *International Country Risk Guide*, East Syracuse, New York: The PRS Group, Inc.

World Trade Organization (WTO) report (1997). *Trade and foreign direct investment*, USIA Electronic J. 2(2).

الملحق (1) الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للمدة 2003-2014 (مليون دولار)

السنة	اجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية		اجمالي ارصدة الاستثمارات الأجنبية		اجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية	
	العراق	الأردن	العراق	الأردن	العراق	الأردن
2003	5	424	96	235	53	13
2004	300	620	496	959	1	44
2005	515	1774	42	733	15	2
2006	383	3268	43	811	-8	35
2007	485	1950	28	843	8	111
2008	488	1954	351	623	-231	324
2009	1392	2297	624	1403	462	18
2010	1948	1703	136	949	100	280
2011	2082	1476	810	1202	695	150
2012	2443	1405	1633	1260	775	15
2013	5131	1747			19	0
2014	4783	1760				

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات 2006-2014.

الملحق (2) مؤشرات الحكم الصالح في العراق للمدة 2003-2014

السنة	المسالة وحرية التعبير	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فاعلية الحكومة	جودة التنظيم	حكم القانون	السيطرة على الفساد
2003	6	4	4	4	4	4
2004	7	4	4	4	4	4
2005	8	5	4	4	5	4
2006	8	5	4	4	5	4
2007	8	5	4	4	5	4
2008	10	5	5	4	8	7
2009	12	4	6	5	9	8
2010	12	5	7	6	10	9
2011	11	5	7	6	9	8
2012	12	6	8	7	10	9
2013	12	6	8	7	10	9
2014	9	6	8	7	9	9

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع: <http://www.govindicators.org>